حرفي وتاجران هم قوام الحرفة اليوم في سوق الملح ((ذائع الصيت))
ما يعني أن هذه الحرفة بحاجة إلى انتشال من براثن النسيان..!

النحاس.. انتكاسة حرفة!!

تحقيق/ عبدالله محمد حزام

استسلم أصحاب الحرفة دون نضال- هكذا يبدو الحال للوهلة الأولى بالنسبة لحرفيي النحاس، بعد أن اندثر سوقها العتيق، وقام على أنقاضه سوق الأحزمة والمصاحف- في سوق الملح بصنعاء القديمة..

ولسوء الحظ لم تفلح محاولات تطوير الحرفة التي بدأت مطلع العام ٨٨م ضمن مشروع زمني مرحلي لإعادة إنعاش الحرف اليدوية المندثرة والتي سرعان ما تجندل بمجرد توقيف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عن دعم المشروع.

فيما استمر نضال حرفيي العقيق والفضيات رغم كثافة المستورد وغياب الدعم الحكومي لتكون الحرفتان الأبرز اليوم في قائمة حرف يدوية قديمة لم يصمد جلها.

ما نطرحه عن حال حرفة النحاس على وجه التحديد يدعو للشفقة، فليس من السهل العثور على أحد رواد الحرفة، بعد أن صار قوام الحرفة تاجرين في سوق الملح يكافحان من أجل جلب نحاسيات مستوردة من الهند وسوريا ولبنان، وحرفيين اثنين من أسرة المهتدي الصنعانية نجحت إدارة مركز الحرف اليدوية في العثور عليهم مؤخراً وأوسعت لهم مكاناً بسمسرة النحاس.

تصورات إنعاش الحرف تراوح مكانها منذ العام ١٩٨٨م.

عام الثقافة ٢٠٠٤م غادرها بصمت.. وعام السياحة ٢٠٠٥م تلقفها بوعود مؤجلة!

البدايات

الرسالة الواضحة هي أن السائح الزائر لصنعاء القديمة لن يجد تحفة نحاسية مكتوب عليها ((صنعت في اليمن)) بعد أن كانت مشغولات صنعاء القديمة من النحاس نسخة من روائع حضارة متجددة، حد تعبير أحد السياح الأجانب..

هكذا حال لا يروق لتاجر النحاس المستورد محمد حسين الآنسي، الذي وجد نفسه منذ العام ٧٠ يستورد النحاسيات ولم يلحظ نشاطاً لحرفيي النحاس لهذا لا يعرف أموراً أخرى متعلقة بالحرفة عدا تجارة النحاس التي خبرها منذ ريعان شبابه.

لكن ما يتذكره جيداً حسب روايات قدامى أن للأحباش واليهود قديماً في اليمن شأناً في هذه الصنعة.

فقد كانت البدايات الأولى بظهور الدلة (إناء حفظ القهوة) والموقد وأيضاً المدافع التي كانت تصنع في قاع العلفي وفي وصاب، وكانت حينها من مقومات البيت اليمني بعكس اليوم.

صورة نمطية

في الوقت الحاضر لم يعد هذا الأمر مجدياً، فما يقوم به الآنسي هو إرسال الشكل المطلوب من النحاس إلى بلد المنشأ ليصله في وقت قصير جداً.

ولا مكان للمقارنة كما يقول الآنسي (٠فالمصنوعات اليمنية ببالغ أصحابها كثيراً في قيمتها وبالتالي لن تلقى رواجاً في ظل المستورد الذي يباع بسعر زهيد..

إذاً ستبقى صورة النحاسيات المستوردة هي الصورة النمطية والمألوفة حتى بالنسبة للسياح ((نعم إن النحاسيات تدهش السياح، لكن سرعان ما يقلبون القطعة رأساً على عقب بحثاً عن ماركتها، إنهم يتحسرون حينما يعرفون أنها مستوردة.

ويواجه التجار في صنعاء القديمة بعض الصعوبات، يقول محمد الآنسي بلهجة ممتعضة:

الإجراءات الأخيرة لأمانة العاصمة ووزارة الثقافة والسياحة قلصت من الحركة داخل الأسواق فلم يعد يصلنا من السياح إلا القليل.

وأفصح عن قللقه من تراجع تجارته بفعل تلك الإجراءات ووطأة الضرائب والجمارك، ما نستورده هو نمط يمني قديم لا تتوفر مادته الخام ولا حتى حرفييه في الداخل والأولى أن تقدم لنا التسهيلات من الدولة.

الاسم الثاني في قائمة مستوردي النحاس في صنعاء القديمة هو محمد الصيرفي وزيادة على ذلك يقوم بإجراء بعض الصيانة للنحاسيات المستعملة، لكن ليس على نطاق واسع، فسعر المستورد مغر للغاية مقارنة بأجور إصلاح النحاس القديم، حسب قوله.

لا ينكر الصيرفي وجود مصنوعات يمنية قديمة تصل قيمة القطعة منها إلى ٥٠ ألف ريال، ويقول: إنها مصنوعات مطعمة بالفضة كالمباخر والمعاشر والمدافع، إنها الثلاثية الرائج بيعها في اليمن، فيما لا تحظى التحف النحاسية الأخرى بطلب كبير عدا من بعض المسئولين والسياح.

اكتشاف مذهل

مجبرون على المضي في حالة البحث عن حرفيي نحاس.. لقد كانت صنعة قديمة ذات شأن، وبطرق شتى ما تزال مطلوبة.

ففي إحدى زوايا سمسمرة النحاس في الطابق الثالث وجد مبروك وبشير المهتدي بغيتهما، بعد أن وفرت لهما إدارة مركز الحرف اليدوية مكاناً لممارسة حرفتهما التي توارثاها عن الآباء والأجداد.

إنهم يمتهنون حرفة كانت على وشك الاندثار، ويوماً ما كانت ذهباً، بداية يحاولون من جديد إعادة اللمسات الجمالية لبعض المصنوعات القديمة من النحاس كالبنادق (السك) والأباريق، ومحابر الأقلام، والسيوف، والخناجر، ويلاحظ تمكنهم من ذلك جيداً رغم محدودية تجربتهم، ويقول مبروك المهتدي وهو أكبر الاخوة انهم بدأوا أيضاً بصناعة الفوانيس النحاسية (وملتات) التبغ، والصناديق ونقوم بتصريفها عبر تجار محليين.

ثمة أمر شد انتباه بشير المهتدي ٢٥ عاماً، وهو ثقة السياح بما يجدونه تحت مطرقة الحرفي من النحاسيات، بعكس المعروض في السوق الذي يعتقدون أنه مستورد وغير ذي قيمة.

لكن ما يعتبره أولاد المهتدي قيداً أمامهم هو عدم توفر آلات حديثة تمكنهم من صناعة أشكال بديعة من النحاس.

والمشكلة الأخرى هي غياب الدعم للحرفة وعدم توفر المادة الخام محلياً.

وفي السياق ذاته يعتبون على المسئولين عن الحرف لعدم اهتمامهم بتدريب حرفيين جدد إلى جانبهم.

ويقول أحدهم: الحرفة تستحق الكثير، فما يصلنا أحياناً من مصنوعات نحاسية أمر مذهل فهناك معاشر نحاسية وخناجر وسيوف يزيد عمرها عن ٥٠٠ عام.

وتساءل المهتدي عن مشاريع صندوق التنمية وقال: ما عرضه الصندوق علينا هو دعم لا يزيد عن ٦٠٠ ألف ريال في وقت طلبوا منا كميات كبيرة من المصنوعات النحاسية.

ومن وجهة نظر مبروك يبدو الأمر عبثاً في ظل غياب دعم كاف وآلات حديثة، في الوقت الذي يقومون فيه باستيراد الصفائح والجرود من الخارج.

عيب اجتماعي

لمجرد العلم بالشيء، إن اهتمام إدارة مركز الحرف اليدوية انصب من بداية الأمر على خمس حرف بالنسبة لمركز الرجال تقهقرت بعدها إلى ثلاث ليس من بينهما النحاس.

ويقول عبدالمجيد المصباحي مدير إدارة مركز الحرف اليدوية بسمسرة النحاس أن اندثار بعض الحرف مرده عدم رغبة الحرفيين في معاودة العمل في الحرفة مثلاً الجلديات النسيج اندثرتا تماماً.

ويلعب الموروث الاجتماعي دوراً لا يستهان به إذ أن العيب الاجتماعي كثقافة يعد المانع لكثيرين.

بالنسبة للنحاس، الأمر يختلف، يقول المصباحي، مجدداً، مشكلات الحرفة ترجع إلى طغيان المستورد وعدم توفر المادة الخام، والحرفي المدرب تدريباً جيداً، وهذا الحال يضطر حرفي النحاس إلى محاولة صب الأشياء القديمة من جديد مما يقضي على قيمتها التاريخية.

واقترح أحمد سرحان مدير إدارة المركز للفترة الصباحية استغلال عام السياحة لتحريك الحال الراكد للحرف اليدوية عموماً.

ولم يتحمس كثيراً لدعم الهيئة العامة للمحافظة على المدن التاريخية، لأن ذلك لم يتحقق منذ عقد ونصف رغم مطالبات مركز الحرف بذلك.

خالية الوفاض

لن تطرأ مؤشرات تغيير على المدى القريب فالعراقيل تبرز ولا تستطيع الهيئة العامة للمحافظة على المدن التاريخية وأدها بمفردها.

فقد غادرت أجندة العام ٢٠٠٤م الخاصة بتظاهرة صنعاء عاصمة للثقافة العربية وهي خالية الوفاض من دعم الحرف اليدوية.

ويبرر الأخ عبد الله زيد عيسى رئيس الهيئة العامة للمحافظة على المدن التاريخية ذلك بضغط الجدول الزمني، وضيق الوقت لمناقشة موضوع الحرف.

وفي حديث عبر الهاتف بدا عيسى متحمساً لقول المزيد عن الحرف، لكن ما الذي تنوي الهيئة فعله الآن؟ يقول: إنها بحاجة لدعم خاص لدعم المدربين القدامى، والهيئة بصدد مناقشة الأمر مع وزير الثقافة والسياحة.

لكن لم يستطع عيسى تجاوز معضلة وهي تركيز الهيئة خلال الفترة الماضية على المدن التاريخية فقط وإغفال أي اهتمامات أخرى، ويؤكد سعي الهيئة لأن تصبح للحرف إدارة مستقلة حتى لا تضيع وسط الاهتمامات الأخرى.

وتقف إشكالية غياب الدعم عائقاً أمام طموحات الهيئة لإنعاش الحرف اليدوية من جديد، وقبلها مسألة التضارب بين وزارة الثقافة والسياحة من جهة ووزارة الصناعة من جهة أخرى حول تبعية الحرف اليدوية.

وحتى اللحظة ما تزال فكرة إنعاش الحرف اليدوية تراوح مكانها رغم التصورات والرؤى المطروحة من قبل المعنيين عن الحرف.

حتى إنعاش آخر

هناك ما هو أبعد من الآثار الواضحة التي تركها الإهمال لهذه الحرف، هو التسابق سريع الوتيرة الجاري اليوم على الاحتفاء بكل ما هو مستورد، فالصناديق التنموية لا تقدم قروضاً سهلة للحرفيين لإنعاش مصنوعاتهم المحلية ذائعة الصيت، ولا توجد أي إجراءات حمائية للسلع المحلية كما تعمل بعض الدول، في غضون ذلك، لا يمكننا سوى أن نستعجب من هكذا حال، حتى إنعاش آخر لهذه الحرف.

■ تصوير/ محمد حويس

تأملات

محمد العريقي

مشاركة المرأة.. قضية للنقاش

■ إحدى الأخوات علقت على موضوع كتبته يوم الجمعة الماضي ذكرت فيه ما جاء في الكلمة التي ألقاها فخامة رئيس الجمهورية أمام القطاع النسائي بمحافظة حضرموت مطلع هذا الشهر ودعا فيها الأحزاب والقوى السياسية بدعم المرأة وإفساح الطريق أمامها للمشاركة في الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الأخت القارئة قالت: إذا كانت هناك رغبة حقيقية لدعم المرأة وخاصة في مجال الانتخابات التشريعية فيتم تخصيص نسبة مسبقة للنساء في مجلس النواب وضربت مثالا بدولة فلسطين التي خصصت ١٧٪ من المقاعد للمرأة.

أقول للأخت القارئة.. لا أستطيع أن ادعم هذه الفكرة.. فالمسألة بحاجة إلى نقاش قانوني.. وتحديد نسبة معينة للمرأة في مجلس النواب قد يتعارض مع الدستور الذي ساوى بين كل أبناء المجتمع رجالا ونساء في الترشيح والانتخابات وترك المنافسة للميدان.

كما أن تخصيص نسبة معينة لفئة من فئات المجتمع في مجلس النواب سوف يشجع على مطالبة مماثلة من شريحة أخرى وهكذا وربما لا يستقيم مثل هذا الطلب مع التشريعات السارية وقانون الانتخابات.

أنا مع الأخت التي أرسلت لي بهذه الملاحظة من أن المرأة تمثل ٥٠٪ من تعداد السكان في اليمن وتمثيلها ضعيف ومحدود جدا في مجلس النواب.. لكن الاشكالية ليست في التشريعات والقوانين، وإنما في القطاع النسائي نفسه الذي يعجز عن خلق حضور فاعل داخل الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني.

وفي رأيي أن أفضل طريقة لإثبات نشاط المرأة وتأكيد دورها في المجتمع يأتي من خلال مساهماتها الفاعلة في قطاع المنظمات غير الحكومية المرتبطة بخدمة الأسرة اليمنية بالدرجة الأولى، وبالذات في عملية تأهيل وتطوير مهارات النساء.

فلماذا لا تكون المرأة المتعلمة والمثقفة نموذجاً للتطوع والقدوة في العمل الاجتماعي.. فهذا هو الباب الذي يمكن أن تدخل من خلاله المرأة لنشاط أوسع في المجالات المختلفة.. فعليها تأكيد قدرتها ومسؤوليتها على العمل وسط المجتمع ولصالح المجتمع.

alariky@maktoob.com

المسئولية المشتركة لحماية البيئة

مهيوب الكمالي

حماية البيئة مسئولية اجتماعية مشتركة تتعدد وسائلها لمواجهة مصادر التلوث خصوصاً تلك التي تتسبب فيها أيادي البشر والمخلفات الصناعية والاستهلاكية بشكل عام.

ومن أبرز الوسائل لحماية البيئة التوعية التربوية الهادفة إلى خلق جيل يستوعب مكونات المحيط البيئي ومصادر التلوث ومخاطرها على حياة الإنسان والكائنات النباتية التي تحيط به وأهمية الحفاظ على المناظر الجمالية والنظافة العامة.

وهنا تأتي أهمية الارتقاء بدور المدرسة في عملية التوعية ويتضافر هذا الدور ويتكامل مع المسئولية التي تقع على وسائل الإعلام لتحقيق أهداف المسئولية الاجتماعية في حماية البيئة وربط دور الأسرة في توعية أفرادها وتنمية سلوكهم في اتجاه غاية السلوك الحضاري نحو إيجاد بيئة نظيفة وهواء صحي.

فالمسئولية في حماية البيئة هنا تكاملية ينبغي أن تتوحد غاياتها المنشودة في رسالة تجسد رسالة التربية ووسائل الإعلام والأسرة في برامج وحملات منظمة تؤدي إلى خلق سلوكيات حضارية يتبناها كافة أفراد المجتمع وتنعكس إيجابياً على حياتنا.

لكن المسئولية المشتركة في حماية البيئة المحيطة بنا تحتاج أيضاً إلى مصادر تمول حملاتها وهنا يأتي دور المجالس المحلية في عملية دعم هذا التوجه الحضاري إضافة إلى القيام بانشطة توعوية مباشرة تشمل الاتصال المباشر بالمدارس والجامعات وغيرها.

ومن الملاحظ هنا أن ثمة سلوكيات مخالفة لصحة البيئة وأخرى يرتكبها أصحاب الورش الصغيرة ومحطات البترول وأفراد يرمون أكياس القمامة في أماكن غير مخصصة لها وهي بحاجة إلى التوعية الإعلامية والتربوية للإقلاع عنها من أجل بيئة صحية ونظيفة .